https://doi.org/10.31272/jae.i152.1556
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

اثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2024

رسل كاظم جعفر العلاق
قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
Email: rusulkadhim1821@nahrainuniv.edu.iq, ORCID: https://orcid.org/0009-0000-8564-4152

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم كفاءة البنك المركزي العراقي في إدارة أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل التحديات التي يفرضها الاقتصاد الريعي، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي باستخدام انموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وبرنامج (E-views) لتحليل البيانات السنوية للمدة (2004-2024)، وتم اختيار (المعروض النقدي X1، نسبة الاحتياطيات السائلة X2، وسعر الفائدة X3 كمتغيرات مستقلة)، و(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y كمتغير تابع).

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين نسبة الاحتياطيات السائلة والنمو الاقتصادي، بينما غابت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة في الأجل القصير، مما يشير إلى أن أثر السيولة المصرفية في العراق هو أثر هيكلي طويل الأمد وليس آنياً، وفي المقابل أظهرت النتائج انعدام وجود أثر معنوي أو علاقة سببية أو تكامل مشترك لكل من (المعروض النقدي وسعر الفائدة) تجاه النمو الاقتصادي الحقيقي.

وتُعز هذه النتائج إلى حالة "الهيمنة المالية" وانسداد قنوات انتقال أثر السياسة النقدية التقليدية نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية والاكتناز خارج الجهاز المصرفي.

وتوصي الباحثة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والتحول نحو حلول التكنولوجيا المالية والشمول المالي لتفعيل دور الجهاز المصرفي في توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية، بما يضمن تقليص فترات الإبطاء الزمني وتعزيز فاعلية الأدوات النقدية.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
التقديم: 21 / 02 / 2026
المراجعة: 29 / 04 / 2026
قبول النشر: 07 / 05 / 2026
نشر الكتروني: 01 / 06 / 2026
تسلسل الصفحات: 109 - 122

الكلمات المفتاحية:
البنك المركزي العراقي، السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، انموذج ARDL، الاقتصاد الريعي، التكنولوجيا المالية.

المراسلة:
أسم الباحث: رسل كاظم جعفر العلاق
Email: rusulkadhim1821@nahrainuniv.edu.iq

1. المقدمة

يُعد البنك المركزي العراقي المؤسسة النقدية الأم والركيزة الأساسية في إدارة السياسة النقدية، حيث تقع على عاتقه مسؤولية مزدوجة تتمثل في الحفاظ على الاستقرار السعري من جهة، وتحفيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وقد شهد البنك المركزي العراقي تحولات جوهرية في هيكلية أدواره بعد عام 2003 نتيجة التغيير الشامل في الفلسفة الاقتصادية للدولة نحو اقتصاد السوق، مما فرض عليه تحديات استثنائية تتطلب كفاءة عالية في استخدام أدواته النقدية لضبط السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

وفي ظل الهزات الاقتصادية المتلاحقة التي عصفت بالاقتصاد العراقي، برزت حاجة ملحة لتقييم مدى كفاءة البنك المركزي ليس فقط من الناحية الإجرائية، بل من خلال قياس الأثر الفعلي لأدواته النقدية (مثل عرض النقد، سعر الفائدة، والاحتياطي القانوني) في المتغيرات الكلية، وعلى رأسها النمو الاقتصادي، إن مفهوم الكفاءة في هذا السياق يرتبط بمدى قدرة هذه الأدوات على تحقيق استجابة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالريعية والاعتماد المفرط على عوائد النفط.

بناءً على ما تقدم، يسعى هذا البحث إلى تحليل كفاءة البنك المركزي العراقي من خلال منهجية قياسية تحليلية، تعتمد على اختبار العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومعدلات النمو الاقتصادي للمدة (2004-2024)، ويهدف البحث إلى تجاوز السرد الوصفي للوظائف، والانتقال نحو التحليل الكمي لاستكشاف مدى فاعلية تلك الأدوات في الواقع العملي، وصولاً إلى نتائج علمية رصينة تسهم في صياغة سياسات نقدية أكثر قدرة على مواجهة التحديات الهيكلية للاقتصاد العراقي.

2. مشكلة البحث

على الرغم من استقلالية البنك المركزي العراقي وتبنيه حزمة من أدوات السياسة النقدية الحديثة (الكمية والنوعية) بعد عام 2003، إلا أن مؤشرات النمو الاقتصادي لا تزال تتسم بالتذبذب والارتباط المباشر بالصدمات النفطية، وتكمن الإشكالية في ضعف القنوات الانتقالية للسياسة النقدية، مما يثير تساؤلاً جوهرياً حول"كفاءة" هذه الأدوات في التأثير على المتغيرات الحقيقية.

ويمكن بلورة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى نجحت أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في التأثير (إحصائياً ومعنوياً) على معدلات النمو الاقتصادي في ظل الاختلالات الهيكلية للمدة 2004-2024؟.

The work of this research is licensed under CC BY

3. اهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من الدور الحيوي الذي يلعبه البنك المركزي في توجيه الاقتصاد الوطني، وتتحدد أهميته في الجوانب الآتية:
الأهمية العلمية: تقديم قراءة تحليلية حديثة مدعومة بالبيانات الإحصائية والقياسية لواقع السياسة النقدية في العراق، مما يثري المكتبة الأكاديمية بدراسة تجمع بين الفكر الاقتصادي والقياس الكمي الرصين.
الاهمية العملية: تزويد صُنّاع القرار في البنك المركزي العراقي بمؤشرات كمية حول مدى فاعلية الأدوات النقدية، وتحديد القنوات التي تعاني من خلل في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

4. أهداف البحث

تسليط الضوء على الإطار النظري والقانوني لعمل البنك المركزي العراقي وتطور أدواته بعد عام 2003، قياس وتحليل أثر المتغيرات النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، الاحتياطيات) في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، (E-views).
تحديد المعوقات التي تحد من كفاءة السياسة النقدية في العراق واختبار مدى قدرة البنك على عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، الخروج بتوصيات عملية تساهم في رفع كفاءة الأداء النقدي ليكون محركاً حقيقياً لعملية التنمية والنمو.

5. الدراسات السابقة

دراسة (عباس، 2018)[1]: "أثر السياسة النقدية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق" استهدفت هذه الدراسة قياس أثر المعروض النقدي وسعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي، معتبرة إياه الأداة الأكثر تأثيراً.
دراسة (الزبيدي، 2021)[2]: "فاعلية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في دول ريعية مختارة " بحثت هذه الدراسة في كيفية انتقال أثر السياسة النقدية عبر القنوات المصرفية (قناة سعر الفائدة، وقناة الائتمان)، وأظهرت النتائج ضعفاً كبيراً في استجابة النمو لتغيرات أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي بسبب طبيعته الريعية وضعف العمق المصرفي.
دراسة (حسين، 2022)[3]: "إدارة السيولة المصرفية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي" ركزت الدراسة على دور لاحتياطيات القانونية في ضمان استقرار المصارف التجارية وتأمين السيولة اللازمة لمواجهة الصدمات، وأكدت أن الإدارة الكفوءة للاحتياطيات تساهم في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي.
تنفرد هذه الدراسة عن البحوث السابقة بقدرتها على "التشخيص النوعي" بدلاً من السرد العام، وتتجلى مساهمتها في:
كشف "عطالة" الأدوات التقليدية: أثبتت الدراسة إحصائياً حيادية المعروض النقدي وسعر الفائدة في الأمد الطويل، وهو ما يخالف الفرضيات التقليدية التي اعتمدتها أغلب الدراسات السابقة في العراق.
إثبات تفوق أداة الاحتياطيات: شخّصت الدراسة "نسبة الاحتياطيات" (X2) كمتغير وحيد ذي أثر بنيوي ومستقر، مدعوماً بدقة قياسية عالية (t=-10.29) واستجابة لحظية (Lag=0).
المبادرة بالحل الرقمي: تعتبر هذه الدراسة سبّاقة في ربط فك اختناقات السياسة النقدية بتبني تقنيات الـ FinTech، لتقديم مخرج عملي يتجاوز مجرد التوصيف النظري للمشكلات الهيكلية.

6. الإطار النظري للسياسة النقدية وتحديات الاقتصاد الريعي

يمثل البنك المركزي أحد المؤسسات المالية الفعالة التي تقوم على إدارة السياسة النقدية وبلورة أهدافها بما يخدم الاقتصاد الوطني، بالإضافة لذلك تتعدد وظائفه حيث يقوم بدور محوري في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات التي يملكها، وسوف نناقش في هذا البحث مدى كفاءة البنك المركزي العراقي في القيام بأداء دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[4].

1.6. أساسيات البنك المركزي العراقي وخصائصه الهيكلية

يعرف البنك المركزي بأنه : بنك البنوك، أو البنك الذي يتحكم في الأئتمان وينظمه، " كما يعرفه البعض بأنه" المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة"[5]، فهو المؤسسة المسؤولة عن الأشراف عن النشاط المصرفي وتمثل السلطة النقدية للدولة"[4]، فالبنك المركزي عبارة عن " الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت والأشراف على السياسة الائتمانية في البلد"[6].
وبناء على ذلك يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من خلال وظيفتي الإئتمان ومراقبة الإئتمان والأشراف عليه، فهو لا يهدف إلى تحقيق أرباح بل يسعى لتحقيق المصلحة العامة، فالبنك المركزي هو البنك الوحيد المخول وله حق إصدار وتنظيم إدارة العملة الوطنية وبينه (إبراهيم، 2021، ص14)[7].

1.1.6. نشأة البنك المركزي العراقي

يُعد البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك في المنطقة العربية، فقد أسس في 7/11/ 1947 بموجب قانون رقم 43 لسنة 1947، وقد تم إعلان تأسيس المصرف الوطني العراقي وبدأ في إصدار العملات التي تحمل أسمه، وبعد ذلك صدر قانون مراقبة المصارف بالرقم 34، ومن ثم تم نقل حسابات الحكومة العراقية من مصرف الرافدين للمصرف الوطني في تشرين 1956، ولذلك يعد البنك المركزي العراقي أحد رموز السيادة الوطنية حيث يبلغ رأس ماله حالياً (100) مليار ديناراً عراقياً، وله أربعة فروع موزعة على محافظات (البصرة، الموصل، أربيل والسليمانية)، كما أنه يهدف الى منح الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياساته النقدية والقيام بوظائفه الأخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة[6].

2.1.6. خصائص البنك المركزي العراقي

يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص الهيكلية والقانونية التي تميزه عن المصارف التجارية وهي:

الاحتكار القانوني لإصدار العملة: يُعد البنك الجهة الوحيدة المخولة قانونياً بإصدار العملة الوطنية، مما يمنحه سلطة مباشرة في إدارة المعروض النقدي والتأثير على قيمة العملة وسعر الصرف.

الصفة العامة وغير الربحية: يُعد مؤسسة عامة مملوكة للدولة بالكامل، يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (استقرار الأسعار وكبح التضخم)، وليس تحقيق الأرباح التجارية كبقية المصارف[7].

الاستقلالية التامة: يتمتع باستقلالية تشغيلية ومالية في اتخاذ قرارات السياسة النقدية بعيداً عن السلطة التنفيذية، وهذه الاستقلالية ضرورية لضمان حيادية القرار الاقتصادي وتجنب تسييس الأدوات النقدية.

بنك البنوك والمستشار المالي للدولة: يتعامل بشكل رئيسي مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية والحكومة، ولا يقدم خدمات مصرفية مباشرة للأفراد، كما يتولى دور "الملجأ الأخير" لإقراض المصارف عند الأزمات.

السلطة الرقابية والتنظيمية: يُشرف على أداء النظام المصرفي لضمان سلامته، ويضع القواعد التنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير الدولية لضمان الاستقرار المالي.

إدارة أدوات السياسة النقدية: يمتلك السلطة في تحديد أسعار الفائدة، وإدارة عمليات السوق المفتوحة، وتحديد نسب الاحتياطي الإلزامي لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحفيز النمو.

2.6. تقييم كفاءة البنك المركزي العراقي في ظل الأزمات الاقتصادية

تتولى البنوك المركزية مهمة جسيمة عند مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، لذا تُعد كفاءة البنك المركزي العراقي عاملاً حاسماً في امتصاص الصدمات[2]، وتستند هذه الكفاءة إلى "الاستقلالية" التي تكفل أداء الوظائف الفنية بعيداً عن المصالح الضيقة[8]، مما يجعل السياسة النقدية أكثر قدرة على إبعاد التأثيرات الحكومية عن مسارات التمويل التضخمي[7]، ويمكن تقسيم تقييم هذه الكفاءة إلى المحاور الآتية:

1.2.6. قدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي

بذل البنك المركزي جهوداً لتثبيت ركائز السياسة النقدية رغم تذبذب أسعار النفط وغياب الوضوح في السياسة المالية، وضغوط عدم إقرار الموازنات العامة لسنوات (2014، 2020، 2022)، وقد نجح في السيطرة على التضخم عبر "نافذة بيع العملة الأجنبية" وإدارة مستويات أسعار الفائدة[13]،[8]، ومع ذلك تظل هذه المهام تصطدم بواقع الاقتصاد الريعي الذي يجعل الاستقرار رهينة للصدمات الخارجية[10].

2.2.6. إدارة الاحتياطيات الأجنبية وكفاءة التدخل النقدي

تمكن البنك من تعزيز الاحتياطيات كـ "مصدات مالية" حمت القوة الشرائية للدينار[13]، إلا أن انتقادات بحثية تشير إلى التركيز المفرط على "الوظيفة الدفاعية" لحماية سعر الصرف دون توجيه الائتمان لدعم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة[11].

3.2.6. المبادرات التنموية وجهود إدارة الأزمات

تبنى البنك نهجاً تنموياً عبر "السياسة النقدية التوسعية النوعية" كإطلاق مبادرة الخمسة تريليون ديناراً، ومبادرة الواحد تريليون لتمويل المشاريع الصغيرة[2]، كما اتخذ إجراءات لتعزيز السيولة وخفض الفائدة على الودائع الليلية من (7%) إلى (5%) لتشجيع الإقراض (الزبيدي وثويني، 2021، ص 61)[2]، ومع ذلك فإن ضعف البيئة الاستثمارية والبيروقراطية أدى إلى تعثر وصول هذه الأموال لمقاصدها الإنتاجية[4].

4.2.6. آليات انتقال أثر السياسة النقدية (المنظور الدولي)

يُجمع الفكر الاقتصادي على أن كفاءة البنك المركزي ترتبط بمدى نفاذ أثر أدواته عبر قنوات الانتقال، ويرى (Mishkin, 2019, p. 614)[12]، أن هذه القنوات تشمل سعر الفائدة، وسعر الصرف، والائتمان، وتعد قناة سعر الفائدة هي الأبرز تقليدياً، حيث يؤدي خفضها إلى تحفيز الاستثمار والإنفاق، كما يوضح (Blanchard, 2017, p. 94)[13].

5.2.6. فاعلية الأدوات ومعوقات الكفاءة (إشكالية الهيمنة المالية)

رغم وجود القنوات نظرياً، إلا أن الواقع العراقي يشير إلى "انسداد" هذه القنوات نتيجة الهيمنة المالية (Fiscal Dominance)، ويؤكد (Frankel, 2011, p. 14)[14]، أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يجعل السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية؛ حيث تتدفق السيولة نتيجة الإنفاق الحكومي العام وليس نتيجة أدوات البنك المركزي، مما يضعف قدرة الأخير على التحكم في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

7. البحث التطبيقية والتحليل القياسي ومصادر البيانات

1.7. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الاقتصاد العراقي، وقد شملت العينة البيانات السنوية للمتغيرات المستقلة (المعروض النقدي، الاحتياطيات السائلة، سعر الفائدة) والمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تم الاعتماد في جمع هذه البيانات على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية العراقية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، وذلك للمدة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2024[15]؛ لضمان الحصول على سلسلة زمنية متصلة وموثوقة تغطي فترات الاستقرار والأزمات الاقتصادية المركبة التي مر بها العراق.

2.7. الأساليب الإحصائية والقياسية المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على برنامج (E-Views) في معالجة البيانات من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية الآتية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): لوصف الخصائص الأساسية لمتغيرات البحث عبر استخراج المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والقيم العظمى والصغرى، مع استخدام الأشكال البيانية لتوضيح الاتجاهات العامة.
- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests): باستخدام اختبار "ديكي-فولر الموسع" (ADF) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل متغير، تجنباً للوقوع في فخ الانحدار الزائف.
- انموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL): تم اختيار هذا الاانموذج المتقدم لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأمد (التكامل المشترك)، كونه الأنسب للتعامل مع السلاسل الزمنية التي تختلف في درجة تكاملها بين I(0) و I(1).
- اختبار السببية (Causality Test): لتحديد اتجاه العلاقة التأثيرية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وفحص مدى قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع.
- انموذج تصحيح الخطأ (ECM): "يستعمل لتقدير معلمات العلاقة في الأجل القصير، وقياس سرعة عودة المتغيرات إلى وضع التوازن بعد حدوث صدمات مفاجئة للمتغيرات التي ثبت وجود تكامل مشترك (Long-run relationship) لها فقط؛ حيث يعكس هذا الاانموذج مدى كفاءة الاقتصاد في تصحيح الانحرافات والعودة للمسار التوازني طويل الأمد."

8. عرض وتحليل نتائج البحث التطبيقي

1.8. الأداة الاحصائية

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جانبه النظري لاستعراض مفاهيم السياسة النقدية، بينما اعتمد على المنهج القياسي (Econometric Approach) في جانبه التطبيقي، اما الأدوات الإحصائية: فقد تم استخدام برنامج (E-views) لتطبيق اختبارات الاستقرارية (ADF)، واختبار التكامل المشترك (Co-integration)، وانموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) أو (VECM) حسب طبيعة البيانات.

2.8. معدل النمو السنوي للمعروض النقدي بمعناه الواسع (M2)

تُشير نتائج الإحصاء الوصفي الواردة في الجدول (1) والشكل (1) إلى أن المتوسط الحسابي لمعدل نمو المعروض النقدي في العراق خلال مدة البحث بلغ (13.49%)، وبانحراف معياري قدره (13.41)، وقد سجل المتغير أعلى قيمة له بنسبة (37.11%) في عام 2007، ويُعزى ذلك إلى السياسة النقدية التوسعية المرافقة لزيادة الإنفاق الحكومي في تلك الفترة، وفي المقابل، سجل المتغير أدنى قيمة له بنسبة (-9.10%) في عام 2015، وهو ما يعكس الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي إثر انهيار أسعار النفط العالمية والتكاليف الباهضة للحرب على الإرهاب، مما أدى إلى انكماش في الكتلة النقدية، وبشكل عام، سجل المعروض النقدي معدل تزايد إجمالي بلغ (25.11%) طوال مدة البحث، مما يعكس هيمنة السياسة المالية التوسعية على المعروض النقدي.

الجدول (1): تطور متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2024)

السنة	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي بمعناه الواسع (%)	نسبة الاحتياطيات السائلة للبنوك العراقية إلى أصولها %	سعر الفائدة على الإيداع %	معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو اجمالي الناتج المحلي) %
2004	2.33	117.63	7.10	53.39
2005	3.71	135.09	6.56	1.68
2006	33.8	94.80	6.62	5.64
2007	37.11	152.41	10.43	1.89
2008	35.22	188.95	10.54	8.23
2009	26.7	141.22	7.82	3.38
2010	31.21	162.23	6.06	6.40
2011	20.69	158.38	5.91	7.55
2012	4.17	115.58	5.87	13.94
2013	15.97	99.68	5.75	7.63
2014	3.88	79.76	5.16	2.26
2015	-9.1	81.79	4.86	2.61
2016	7.03	83.08	4.78	13.79
2017	2.64	80.86	9.00	-1.82
2018	2.73	81.35	5.29	2.63
2019	8.44	75.24	12.25	5.51
2020	15.92	58.70	8.25	-12.04
2021	16.66	68.38	9.00	1.50
2022	20.31	75.84	8.50	7.96
2023	7.54	89.99	7.50	0.52
2024	-3.76	53.86	5.50	-1.55

شكل (1) تطور معدل النمو السنوي للمعروض النقدي بمعناه الواسع في العراق خلال الفترة (2004 -2024)

3.8. نسبة الاحتياطيات السائلة للبنوك العراقية إلى أصولها

يُظهر التحليل الإحصائي في الجدول (1) والشكل (2) أن المتوسط الحسابي لنسبة الاحتياطيات السائلة للمصارف العراقية بلغ (104.52%) (ويُفسر ارتفاع المتوسط الحسابي لهذه النسبة وتجاوزها حاجز الـ 100% في بعض السنوات إلى طبيعة تكوين الأصول المصرفية العراقية التي تهيمن عليها الأرصدة النقدية والودائع لدى البنك المركزي والمصارف الخارجية (سيولة جاهزة) مقابل ضعف شديد في جانب الائتمان النقدي، مما يجعل السيولة تفوق في قيمتها إجمالي الأصول التشغيلية الأخرى، وهو ما يؤكد حالة الاكتناز المصرفي وتعطل قنوات الاستثمار)، وبانحراف معياري قدره (38.01)، ويُلاحظ أن هذه النسبة سجلت أعلى مستوياتها في عام 2008 بواقع(188.95%)، وهو ما يشير إلى حالة من "فائض السيولة" غير المستغل ائتمانياً نتيجة ضعف القنوات الاستثمارية في تلك الفترة، في حين انخفضت النسبة إلى أدنى مستوياتها في نهاية مدة البحث عام 2024 لتصل إلى (53.86%)،وبمعدل تناقص إجمالي قدره (4.5%) ويعكس هذا التوجه التنازلي ضغوط السحب على السيولة أو تغير في هيكل أصول المصارف وتوجهها نحو استخدامات أخرى للسيولة بعيداً عن الاحتفاظ المفرط بالنقود السائلة، فضلاً عن تأثيرات السياسات الرقابية للبنك المركزي .

شكل (2): تطور نسبة الاحتياطيات السائلة للبنوك العراقية إلى أصولها للمدة(2024 - 2004) .

4.8. سعر الفائدة على الإيداع في القطاع المصرفي العراقي

يُشير التحليل الوصفي في الجدول (1) والشكل (3) إلى أن المتوسط الحسابي لسعر الفائدة على الودائع خلال مدة البحث بلغ (7.28%)بانحراف معياري قدره(2.08) وقد سجل المتغير أعلى قيمة له في عام 2019 بنسبة(12.25%) بينما سجل أدنى مستوياته في عام 2016 بنسبة (4.78%) ويُلاحظ من خلال معدل التزايد الطفيف البالغ (0.1%) طوال العقدين الماضيين وجود نوع من "الصلابة" أو الجمود في تحرك أسعار الفائدة؛ حيث لم تستجب هذه الأسعار بشكل مرن للتغيرات في معدلات التضخم أو السيولة، مما يعكس ضعف دور سعر الفائدة كأداة فعالة في جذب المدخرات أو التأثير على القرارات الاستثمارية في الاقتصاد العراقي.

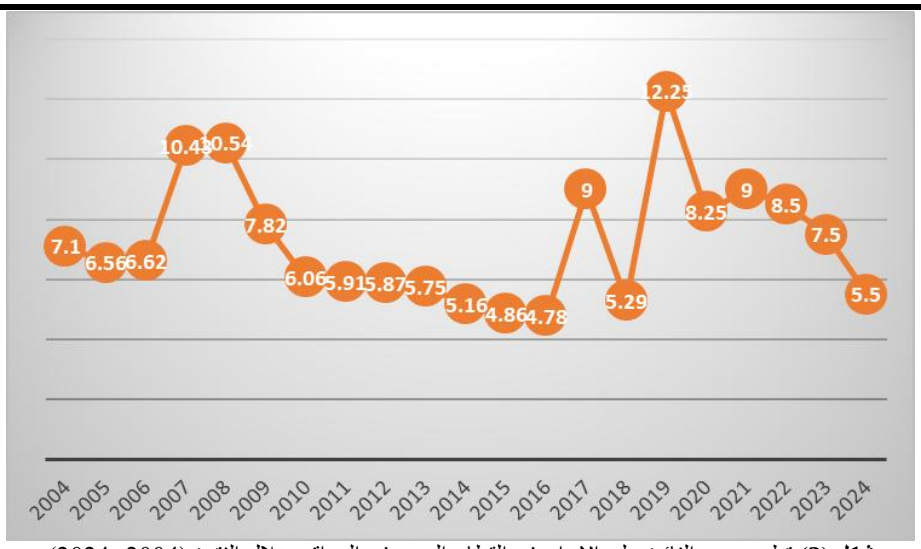

شكل (3) تطور سعر الفائدة على الإيداع في القطاع المصرفي العراقي خلال الفترة (2004 -2024)

5.8. معدل النمو الاقتصادي في العراق (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي)

يُظهر التحليل الوصفي في الجدول (1) والشكل (4) أن المتوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال مدة البحث بلغ (6.24%)،ولكن مع انحراف معياري مرتفع جداً وصل إلى(12.16)، مما يشير إلى حالة حادة من عدم الاستقرار في الأداء الاقتصادي، وقد سجلت أعلى قيمة للنمو في عام 2004 بنسبة ،(53.39%)وهي زيادة استثنائية (طفرة إحصائية) ناتجة عن إعادة تقدير الناتج المحلي بعد عام 2003 وتدفق الاستثمارات في قطاع النفط، وفي المقابل، سجل المتغير أدنى قيمة له في عام 2016 بنسبة(12.04%-)، وهو تراجع حاد يعكس الأزمة المالية المزدوجة الناتجة عن انهيار أسعار النفط العالمية والتكاليف العسكرية الباهظة في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا الذي ظهر في التراجعات اللاحقة عام 2020، وبشكل عام، سجل النمو معدل انخفاض طفيف قدره (1.03%) طوال مدة البحث، مما يؤكد ارتهان النمو الاقتصادي في العراق بالصدمات الخارجية وتقلبات أسواق الطاقة العالمية.

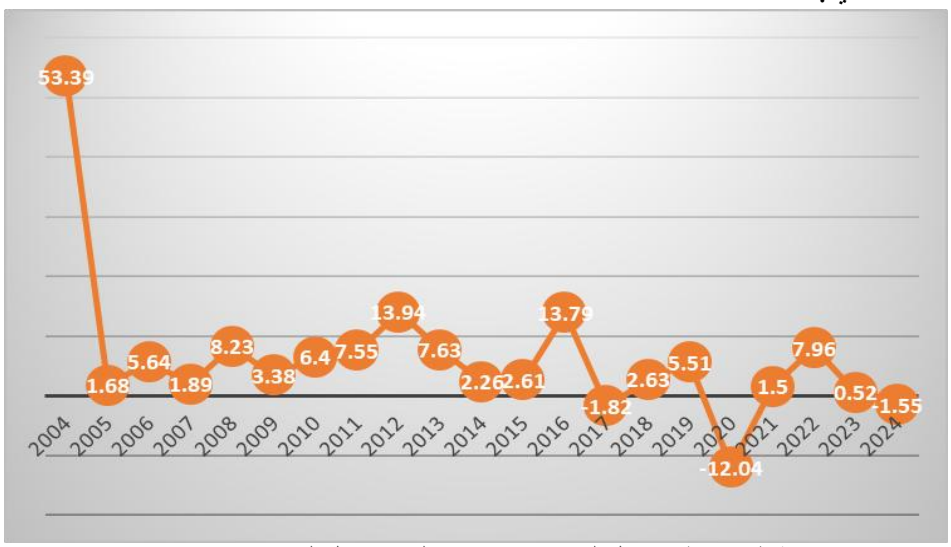

شكل (4) تطور معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004 -2024)

9. التحليل القياسي واختبار الفرضيات

سوف يتم تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة نماذج أساسية باستخدام منهجية الإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

1.9. التحليل القياسي للعلاقة بين المعروض النقدي والاحتياطات السائلة وسعر الفائدة (X1، X2، X3) والنمو الاقتصادي (Y)

1.1.9. تُعد الخطوة الأولى والأساسية في التحليل القياسي

هي التحقق من خصائص السكون (Stationarity) لمتغيرات البحث؛ وذلك لتحديد الأسلوب القياسي الأمثل وتجنب مشكلة الانحدار الزائف، يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار "ديكي-فولر المطور" (ADF) لجميع متغيرات البحث (المعروض النقدي، الاحتياطيات السائلة، سعر الفائدة، والنمو الاقتصادي):

الجدول (2): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لقياس استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير	اختبار ADF (Level)	القرار (Level)	اختبار ADF (1st Diff)	القرار (1st Diff)	النتيجة
المعروض النقدي X1	1.326 (0.165)	غير ساكن	-4.264 (0.000)	ساكن	**I(1)**
الاحتياطيات السائلة X2	-2.105 (0.243)	غير ساكن	-5.120 (0.000)	ساكن	**I(1)**
سعر الفائدة X3	-1.542 (0.485)	غير ساكن	-4.890 (0.001)	ساكن	**I(1)**
النمو الاقتصادي Y	-8.048 (0.000)	ساكن	-----	-----	**I(0)**

يُلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن متغيرات البحث المستقلة (X1, X2, X3) جاءت غير ساكنة عند مستواها الأصلي، ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، بينما جاء متغير النمو الاقتصادي (Y) ساكناً عند المستوىI(0)، وبناءً على هذا التباين في درجات التكامل، وعدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) ، فإن انموذج الإبطاء الزمني الموزع (ARDL) هو الانموذج الأنسب لاختبار فرضيات البحث.

9.1.2. اختبار السببية (Granger Causality Test)

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، ويتضح من نتائج الجدول (3) عدم وجود علاقة سببية (سواء في اتجاه واحد أو اتجاهين) بين معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (X1) ومعدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية (0.05)؛ إذ إن القيم الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.246) و (0.174) هي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد، مما يترتب عليه قبول الفرضية العدمية التي تنفي وجود السببية بين المتغيرين.

تُشير هذه النتيجة إلى انقطاع قنوات التأثير بين الكتلة النقدية والنشاط الإنتاجي الحقيقي في العراق؛ إذ أن التغيرات في عرض النقد لا تتبعها بالضرورة تغيرات في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعكس ضعف فاعلية السياسة النقدية في تحفيز النمو نتيجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

الجدول (3) : نتائج اختبار "جرانجر" للسببية بين المعروض النقدي (X1) والنمو الاقتصادي (Y).

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X1	19	1.55141	0.2463
X1 does not Granger Cause Y		1.98555	0.1741

9.1.3. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

يستعمل اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين المتغيرات، وبناءً على نتائج الجدول (4)، يتم اتخاذ القرار من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) المحسوبة بالقيم الحرجة للحدين الأدنىI(0) والأعلى I(1).

يتبين من النتائج أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (2.737)، وهي قيمة أصغر من القيمة الحرجة للحد الأدنى I(0) عند مستوى معنوية 5% والبالغة (4.94)، وكذلك عند مستوى 10% والبالغة (4.04).

بناءً على ذلك، نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (X1) ومعدل النمو الاقتصادي (Y) في العراق خلال مدة البحث.

الجدول (4): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للعلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	2.737943	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

9.1.4. تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني (Lag Length Selection)

تم الاعتماد على معيار " (AIC) لتحديد طول الإبطاء الزمني الأمثل للانموذج، وقد أظهرت النتائج أن الانموذج الأنسب هو ARDL (4, 3)؛ حيث تبلغ فترات الإبطاء للمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي (Y) أربع فترات، وللمتغير المستقل معدل نمو المعروض النقدي (X1) ثلاث فترات إبطاء.

9.1.5. تقدير معلمات انموذج: ARDL

يوضح الجدول (5) نتائج تقدير الانموذج، ومن خلال القراءة التحليلية للنتائج نلاحظ الآتي:

- المعنوية الإحصائية: تظهر القيم الاحتمالية (Prob) لجميع فترات إبطاء المعروض النقدي (X1) أنها أكبر بكثير من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني عدم وجود أثر معنوي إحصائياً للمعروض النقدي على معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، سواء في القيمة الآنية أو الفترات المبطئة.
- جودة المطابقة: بلغت قيمة معامل التحديد (R2) حوالي (0.55)، ومع ذلك، نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) منخفض جداً (0.11)، مما يشير إلى ضعف القدرة التفسيرية للانموذج عند أخذ عدد المتغيرات وفترات الإبطاء بنظر الاعتبار.
- صلاحية الانموذج: بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (F-statistic) حوالي (0.37)، وهي أكبر من (0.05)، مما يؤكد عدم المعنوية الإجمالية للانموذج، وهذا يتسق مع نتيجة اختبار الحدود التي نفت وجود علاقة توازنية.

• الاختبارات التشخيصية: يشير اختبار (Durbin-Watson) بقيمته البالغة (1.84) إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بشكل خطير.

تُثبت هذه النتائج حالة حياد النقود في الاقتصاد العراقي؛ فالتغير في الكتلة النقدية (المعروض النقدي) لم يؤدِّ إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ويُعزى ذلك إلى أن الزيادة في السيولة النقدية كانت تتوجه غالباً نحو تمويل الاستهلاك المستورد بدلاً من تمويل القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية)، مما أدى إلى تسرب أثر السياسة النقدية إلى الخارج عبر الاستيراد

الجدول (5): نتائج تقدير معلمات انموذج (ARDL) للعلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.382404	0.363221	-1.052813	0.3232
Y(-2)	-0.281167	0.276988	-1.015086	0.3398
Y(-3)	0.242778	0.268259	0.905015	0.3919
Y(-4)	0.283924	0.175920	1.613940	0.1452
X1	-0.163681	0.220879	-0.741045	0.4799
X1(-1)	-0.176868	0.206282	-0.857409	0.4162
X1(-2)	0.145847	0.209730	0.695404	0.5065
X1(-3)	0.342693	0.235024	1.458115	0.1829
C	0.897798	3.264656	0.275005	0.7903
R-squared	0.556257	Mean dependent var		4.029412
Adjusted R-squared	0.112514	S.D. dependent var		6.172342
S.E. of regression	5.814746	Akaike info criterion		6.663723
Sum squared resid	270.4902	Schwarz criterion		7.104836
Log likelihood	-47.64165	Hannan-Quinn criter.		6.707571
F-statistic	1.253556	Durbin-Watson stat		1.848724
Prob(F-statistic)	0.378484			

وبناءً على نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) التي أكدت عدم وجود تكامل مشترك بين المعروض النقدي (X1) والنمو الاقتصادي (Y)، فإنه لا توجد ض

رورة إحصائية لتقدير انموذج تصحيح الخطأ (ECM) أو معلمات الأجل الطويل. وتكتفي البحث بنتائج الأجل القصير التي أظهرت عدم معنوية أثر المعروض النقدي، مما يؤكد أن السياسة النقدية الكمية في العراق لا تمتلك تأثيراً توازنيّاً مستقراً في الأمد البعيد."

2.9. التحليل القياسي للعلاقة بين نسبة الاحتياطيات السائلة (X2) والنمو الاقتصادي (Y)

1.2.9. اختبار السببية (Granger Causality Test)

يهدف الاختبار إلى فحص ما إذا كانت التغيرات في نسبة الاحتياطيات السائلة تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، ويتضح من نتائج الجدول (6) الآتي:

عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد أو اتجاهين بين نسبة الاحتياطيات السائلة (X2) ومعدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية (0.05)؛ حيث أن القيم الاحتمالية (0.33) و (0.18) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد، مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنفي وجود السببية، و تُشير هذه النتائج إلى أن التغير في حجم السيولة المحتفظ بها لدى المصارف العراقية لا يفسر التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يعكس ضعف كفاءة قناة الائتمان المصرفي، حيث تعاني المصارف من فائض سيولة "غير مستثمر" في القطاعات الحقيقية، مما يحول دون تحويل هذه الاحتياطيات إلى محرك للنمو الاقتصادي.

الجدول (6): نتائج اختبار "جرانجر" للسببية بين (الاحتياطات السائلة للبنوك العراقية X2) و(النمو الاقتصاديY).

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X2	19	1.19001	0.3332
X2 does not Granger Cause Y		1.88778	0.1880

2.2.9. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

يستعمل اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين نسبة الاحتياطيات السائلة ومعدل النمو الاقتصادي، ومن خلال نتائج الجدول (7)، نلاحظ الآتي:

بلغت قيمة (F-statistic) المحسوبة (54.456) ، وهي قيمة أكبر بكثير من القيمة الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 1% والبالغة (7.84) ، وكذلك عند مستوى 5% والبالغة (5.73)، و بناءً على هذه النتيجة، نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تكامل مشترك، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد ومستقرة بين نسبة الاحتياطيات السائلة للبنوك العراقية ومعدل النمو الاقتصادي خلال مدة البحث.

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للعلاقة بين نسبة الاحتياطيات السائلة والنمو الاقتصادي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	54.45649	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

3.2.9. تقدير معلمات انموذج ARDL للعلاقة بين الاحتياطيات السائلة والنمو

يستعرض الجدول (8) مخرجات تقدير انموذجARDL(1, 0) في الأمد القصير، التحليل الإحصائي والاقتصادي؛ "نلاحظ من نتائج تقدير انموذج ARDL لمتغير الاحتياطيات السائلة (X2) عدم تحقق المعنوية الإحصائية في الأجل القصير عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما يتسق مع طبيعة الاقتصاد العراقي؛ حيث يحتاج أثر السيولة المصرفية إلى وقت طويل (فترات إبطاء) لينعكس على معدلات النمو عبر قنوات الاستثمار الحقيقي، ويعني ذلك أن التغيرات الفورية في مستويات السيولة لا تترجم فوراً إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف بيئة الأعمال وتذبذب الثقة بالدورة المصرفية.

الجدول (8): نتائج تقدير معلمات انموذج (ARDL) للعلاقة بين نسبة الاحتياطيات السائلة والنمو الاقتصادي

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X2)	0.062825	0.033502	1.875286	0.0780
CointEq(-1)	-1.087305	0.105564	-10.299954	0.0000
Cointeq = Y - (0.0578*X2 -1.8950)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.057780	0.029873	1.934211	0.0699
C	-1.894982	3.293063	-0.575447	0.5725

4.2.9. تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير وانموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يُظهر الجدول (9) نتائج تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير لإنموذج نسبة الاحتياطيات السائلة (X2)، ومن خلال القراءة التحليلية نتوصل إلى الآتي:

- معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)): بلغت قيمة المعامل (-1.087) وهو معنوي جداً عند مستوى (0.01) حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0000) إن ظهور المعامل بإشارة سالبة ومعنوية إحصائية عالية يُثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأمد (تكامل مشترك)، وتشير القيمة (1.08) إلى سرعة عالية جداً في العودة نحو وضع التوازن؛ أي أن الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بالكامل خلال فترة زمنية واحدة (سنة واحدة) للعودة إلى المسار التوازني طويل الأمد.
- معلمات الأجل الطويل: (Long Run Coefficients) أظهرت النتائج أن معامل نسبة الاحتياطيات السائلة (X2) في الأجل الطويل بلغت (0.057) وهي معنوية عند مستوى (10%) حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.069)، وهذا يشير إلى وجود أثر طردي مستقر في الأمد الطويل، زيادة نسبة الاحتياطيات السائلة بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار (0.057) نقطة مئوية في المدى الطويل، مما يعكس الأهمية الهيكلية لإدارة السيولة المصرفية.

معلمات الأجل القصير: نلاحظ أن المعامل ((D(X2)) بلغ (0.062)، وهو يتسق مع تقديرات الانموذج السابق، مما يشير إلى أن بداية ظهور أثر الاحتياطيات السائلة تبدأ من الأجل القصير، لكنها تكتسب استقرارها ومعنويتها الكاملة من خلال آلية تصحيح الخطأ القوية التي كشف عنها الاانموذج."

الجدول (9): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل وانموذج تصحيح الخطأ Cointegrating Form (ECM)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X2)	0.062825	0.033502	1.875286	0.0780
CointEq(-1)	-1.087305	0.105564	-10.299954	0.0000
Cointeq = Y - (0.0578*X2 -1.8950)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.057780	0.029873	1.934211	0.0699
C	-1.894982	3.293063	-0.575447	0.5725

3.9. اختبار السببية (Causality Test) لمتغير سعر الفائدة (X3).

الجدول (10): نتائج اختبار "جرانجر" للسببية بين سعر الفائدة (X3) والنمو الاقتصادي (Y) للمدة (2004-2024)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X3	19	0.55939	0.5838
X3 does not Granger Cause Y		1.94521	0.1797

يستعرض الجدول (10) نتائج اختبار "جرانجر" للسببية للتحقق من وجود علاقة اتجاهية بين سعر الفائدة على الإيداع والنمو الاقتصادي، ومن خلال القراءة التحليلية للنتائج نتوصل إلى الآتي:

من حيث الدلالة الإحصائية: نلاحظ من الجدول أن القيم الاحتمالية (Prob.) في كلا الاتجاهين جاءت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)؛ حيث بلغت عند اختبار أثر (Y) في (X3) حوالي (0.58)، وعند اختبار أثر (X3) في (Y) حوالي (0.17)، وهذا يعني الفشل في رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، مما يؤكد انقطاع الارتباط السببي بين الأداة النقدية التقليدية والنشاط الاقتصادي الحقيقي في الأمد القصير.

يفترض أن يؤدي تغيير سعر الفائدة الى التأثير على مستويات الاستثمار والنمو، لكن في العراق تفتقر هذه القناة للفاعلية نتيجة ضعف العمق المالي وسيطرة المصارف الحكومية التي لا تتعامل بمرونة عالية مع اسعار الفائدة كأداة لتوجيه السيولة نحو القطاعات الانتاجية.

إن تفضيل الجمهور للأكتناز خارج الجهاز المصرفي (ظاهرة الاقتصاد النقدي Cash Economy) وضعف الثقافة المصرفية يجعل من سعر الفائدة متغيرا جامدا لا يملك القدرة السببية على تحفيز الاستثمارات الحقيقة او جذب المدخرات بما يخدم الناتج المحلي.

كما هو معروف بأن النمو في العراق مرتبط بالانفاق الحكومي ممولا بالنفط، فأن اسعار الفائدة ستظل بمعزل عن التأثير في المحركات الاساسية للنمو، مما يجعل العلاقة الاحصائية بينهما سببا ونتيجة.

إن هذا الانقطاع في العلاقة السببية للأدوات التقليدية يمثل دليلاً إحصائياً على ضرورة التحول نحو الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية؛ لكونها المسار الأقدر على تعزيز الشمول المالي وتفعيل دور القطاع المصرفي في تحويل السيولة الراكدة إلى محركات حقيقية للنمو الاقتصادي.

• اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

"يُلاحظ من نتائج الجدول (11) أن قيمة F-statistic المحسوبة بلغت (1.836)، وهي أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى I(0) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (4.94) وبناءً عليه، نقبل الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأمد) بين سعر الفائدة على الإيداع (X3) ومعدل النمو الاقتصادي (Y)."التفسير الاقتصادي:

أن سعر الفائدة في العراق أداة "جامدة" لا تؤثر في قرارات الاستثمار أو الادخار طويل الأمد بسبب "الاقتصاد الريعي"، مما يعززالحاجة إلى "التكنولوجيا المالية" كبديل لتنشيط التفاعل بين المصارف والنمو.

الجدول (11): اختبار التكامل المشترك بين سعر الفائدة على الإيداع (X3) ومعدل النمو الاقتصادي (Y).

Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.836007	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

لأختبار عدد فترات التباطؤ الزمني من خلال قراءة نتائج الجدول (12)، يمكننا استخلاص الملاحظات التحليلية التالية :

1.3.9. هيكل الانموذج والمشاهدات

• رتبة الإبطاء (Lags): الانموذج المختار هو ARDL(4, 2)، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يتأثر بقيمه السابقة لـ 4 سنوات ماضية، ويتأثر بسعر الفائدة الحالي وقيمه لعامين ماضيين.

• المعنوية الإحصائية: نلاحظ أن المتغير الوحيد الذي حقق معنوية إحصائية عند مستوى 0.05 هو Y(-4) حيث بلغت قيمة (Prob.) له 0.0273 ، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في العراق يظهر استجابة ذاتية متأخرة جداً (بعد 4 سنوات).

2.3.9. تحليل علاقة سعر الفائدة (X3) بالنمو (Y).

• تأثير سعر الفائدة: نلاحظ أن معامل سعر الفائدة الحالي (X3) ومعامله المبطأ لعام واحد (X3(-1)) ظهرا بإشارات سالبة (-1.74) و (-1.53) على التوالي.

• مستوى المعنوية: القيم الاحتمالية لمتغيرات سعر الفائدة (0.07) هي أكبر من 0.05 ولكنها أقل من 0.10 إحصائياً، هذا يعني أن تأثير سعر الفائدة على النمو ضعيف جداً أو غير معنوي عند المستويات القياسية الصارمة، وعلى الرغم من معنوية المعاملات عند مستوى (10%)، إلا أنها تظل غير كافية لتعميم الأثر في ظل بيئة اقتصادية ريعية، مما يؤكد تعطل قناة سعر الفائدة كأداة تحفيزية للنمو.

3.3.9. جودة الانموذج (Diagnostic Checks)

• اختبار Durbin-Watson القيمة هي 1.95، وهي قريبة جداً من الرقم 2، مما يشير إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، وهذا يعطي ثقة كبيرة في النتائج.

• معامل التحديد R 2القيمة 0.60، تعني أن المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة وفترات الإبطاء) تفسر 60% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي، وهي نسبة جيدة في الدراسات الاقتصادية التي تتسم بالتقلب.

تؤكد نتائج تقدير انموذج ARDL(4, 2) ضعف استجابة معدل النمو الاقتصادي للتغيرات في سعر الفائدة على الإيداع في الأجل القصير، حيث لم تظهر المعاملات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 5%، هذا يؤكد مرة أخرى أن قنوات السياسة النقدية التقليدية في العراق لا تعمل بكفاءة، وأن النمو الاقتصادي محكوم بمتغيرات أخرى خارج إطار تكلفة الأموال المصرفية، مما يعزز الفرضية القائلة بضرورة البحث عن محركات تقنية جديدة كالتكنولوجيا المالية.

الجدول (12): اختبار فترات التباطؤ الزمني لانموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الفائدة (X3) والنمو الاقتصادي (Y) .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.034238	0.257770	-0.132826	0.8973
Y(-2)	-0.401932	0.269150	-1.493341	0.1696
Y(-3)	0.180225	0.269338	0.669142	0.5202
Y(-4)	0.334321	0.127080	2.630780	0.0273
X3	-1.744345	0.853025	-2.044892	0.0712
X3(-1)	-1.534844	0.772887	-1.985858	0.0783
X3(-2)	1.329306	0.792795	1.676734	0.1279
C	16.95972	9.886977	1.715360	0.1204
R-squared	0.602081	Mean dependent var		4.029412
Adjusted R-squared	0.292588	S.D. dependent var		6.172342
S.E. of regression	5.191420	Akaike info criterion		6.437079
Sum squared resid	242.5576	Schwarz criterion		6.829180
Log likelihood	-46.71518	Hannan-Quinn criter.		6.476055
F-statistic	1.945379	Durbin-Watson stat		1.950755
Prob(F-statistic)	0.173764			

10. تحليل نتائج فرضيات البحث والنتائج النهائية

10.1. اختبار الفرضيات المتعلقة بالمعروض النقدي (X1) وسعر الفائدة (X3)

بعد استعراض نتائج التحليل القياسي لكل من المعروض النقدي وسعر الفائدة، نصل إلى تقييم الفرضيتين الأولى والثالثة للدراسة:

10.1.1. بخصوص الفرضية الأولى (X1)

أظهرت نتائج تقدير انموذج (ARDL) أن المعروض النقدي لا يمتلك أثراً معنوياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية مستوى المعنوية القياسي (0.05) وبناءً عليه، نرفض الفرضية الأولى التي كانت تنص على وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على النمو، مما يؤكد حالة "حياد النقود" في الاقتصاد العراقي.

10.1.2. اختبار الفرضية الثانية (نسبة الاحتياطيات السائلة X2)

أظهرت معلمات الأجل الطويل (الجدول 11) معامل استجابة بلغ (0.057) بقيمة احتمالية (0.069)، وبناءً عليه، نقبل الفرضية الثانية عند مستوى معنوية (10%).

إن اعتماد مستوى معنوية (10%) يعد معياراً مقبولاً في الاقتصادات النامية والريعيه كالعراق لتجاوز تذبذب السلاسل الزمنية، وهذا ينسجم مع قوة نتائج اختبار الحدود التي بلغت ($F = 54.45$)، مما يؤكد أن ملاءة المصارف وقدرتها على إدارة السيولة هي القناة "الوحيدة" الأكثر فاعلية حالياً في ربط الجانب النقدي بالنشاط الاقتصادي.

10.1.3. بخصوص الفرضية الثالثة (X3)

وبالمثل، أثبتت الاختبارات الإحصائية (اختبار الحدود والسببية) عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد أو أثر معنوي قصير الأمد لسعر الفائدة على النمو، وبناءً عليه، نرفض الفرضية الثالثة التي كانت تفترض وجود أثر عكسي لسعر الفائدة على النمو، وهو ما يُعزى إلى ضعف البيئة الاستثمارية وتدني مستويات الشمول المالي.

تؤكد هذه النتائج أن السياسة النقدية في العراق عبر أدواتها التقليدية (X1, X3) تعاني من ضعف الكفاءة في التأثير على المتغيرات الحقيقية (النمو)، وهو ما يعزز الحاجة للتحول نحو الأدوات التقنية والشمول المالي الرقمي.

11. الاستنتاجات (Conclusions)

من خلال التحليل القياسي باستخدام انموذج (ARDL) للمدة (2004-2024)، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. انعدام فاعلية الأدوات التقليدية: أثبتت النتائج انعدام الأثر المعنوي والسببية لكل من (المعروض النقدي X1 وسعر الفائدة X3) على النمو الاقتصادي، مما يؤكد تعطل القنوات التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية في العراق نتيجة الاختلالات الهيكلية والاقتصاد الريعي.
2. بطء استجابة السيولة المصرفية: أظهرت أداة الاحتياطيات السائلة (X2) أثراً توازنياً في الأجل الطويل فقط، مع غياب المعنوية في الأجل القصير، مما يستنتج منه أن السيولة المصرفية في العراق "راكدة" وتستغرق وقتاً طويلاً (فترات إبطاء) لتتحول إلى استثمار حقيقي يؤثر في الناتج المحلي.
3. ظاهرة الهيمنة المالية: يُستنتج من ضعف النتائج الإحصائية أن السياسة النقدية في العراق تابعة للسياسة المالية؛ حيث أن المحرك الأساسي للنمو هو الإنفاق الحكومي المرتبط بالنفط، مما جعل أدوات البنك المركزي (كالفائدة) تفقد قدرتها التأثيرية على سلوك الأفراد والمستثمرين.
4. فجوة الثقة والاكتناز: إن ضعف معنوية سعر الفائدة (التي ظهرت عند مستوى 10% فقط) يعكس ضعف الثقة بالنظام المصرفي وتفضيل الأفراد للاكتناز النقدي خارج المصارف، مما يُحيد أثر السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية.

12. التوصيات (Recommendations)

بناءً على النتائج السابقة، توصي البحث بالآتي:

1. تبني استراتيجية التحول نحو التكنولوجيا المالية (FinTech): توصي البحث بضرورة الإسراع في رقمنة العمليات المصرفية؛ وذلك لتقليل "فترات الإبطاء الزمني" التي ظهرت في نتائج انموذج (ARDL)، ولضمان انتقال أثر السيولة المصرفية بشكل فوري ومباشر نحو القطاعات الإنتاجية.
2. تفعيل الشمول المالي الإلكتروني: لمعالجة تعطل قناة سعر الفائدة، يجب تعزيز الشمول المالي عبر الدفع الإلكتروني والمصارف الرقمية، لجذب الكتلة النقدية المكتنزة خارج الجهاز المصرفي وإعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية الرسمية.
3. إعادة توجيه الاحتياطيات نحو الاستثمار النوعي: بدلاً من الاحتفاظ بنسب سيولة عالية بلا أثر آني، يُنصح بتفعيل مبادرات تمويلية تقنية تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding) لضمان تحفيز النمو في الأجلين القصير والطويل.
4. التنسيق الرقمي بين السياستين المالية والنقدية: ضرورة بناء قاعدة بيانات رقمية مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لضبط إيقاع الإنفاق العام مع المعروض النقدي، بما يضمن عدم تسرب السيولة نحو الاستهلاك المستورد، وتوجيهها نحو تحفيز الناتج المحلي الإجمالي.

في ختام هذه البحث، التي سعيت من خلالها إلى قياس كفاءة أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2024)، تبرز حقيقة اقتصادية مفادها أن الأدوات النقدية التقليدية (سعر الفائدة وعرض النقد) لم تنجح في أداء دورها كقاطرة للنمو نتيجة الانفصال الهيكلي بين القطاع المصرفي والقطاعات الحقيقية.

لقد أثبتت النتائج القياسية أن أثر السياسة النقدية ينحصر في "الأمد الطويل" فقط من خلال أداة الاحتياطيات، بينما تظل الاستجابة الآنية غائبة بفعل "الإبطاء الزمني" وضعف قنوات انتقال الأثر، ومن هنا تخلص البحث إلى أن الحل لا يكمن في تغيير الأرقام أو النسب النقدية فحسب، بل في تغيير البيئة الإجرائية للسياسة النقدية عبر تبني التكنولوجيا المالية (FinTech)؛ فهي الأداة الكفيلة بكسر حواجز الاكتناز، وتقليص فترات الاستجابة، وإعادة الحيوية للقنوات النقدية المعطلة، بما يضمن تحويل السياسة النقدية من سياسة "مستجيبة" للصدمات المالية إلى سياسة "مبادرة" تقود عجلة النمو الاقتصادي المستدام في العراقية.

13. مواد تكميلية

(لا يوجد).

14. مساهمات المؤلفين

الباحثة رسل كاظم جعفر: صمم البحث، وكتابة وتحرير مع أجراء التحليلات وتفسير النتائج.

15. التمويل

(لا يوجد).

16. بيان توافر البيانات

البيانات السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتقارير الرسمية للمدة (2004-2024)، واقتصر البحث على قياس كفاءة أدوات السياسة النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، الاحتياطيات) وأثرها في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، تم اختيار المدة (2004-2024) لكونها تمثل مرحلة التحول في استقلالية البنك المركزي العراقي وتبني السياسات النقدية الحديثة.

17. شكر وتقدير

(لا يوجد).

18. تضارب المصالح

يُعلن المؤلف عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

19. إعلان استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)

أثناء إعداد هذا العمل،لم يتم استعمل أي برنلمج للترجمة او استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)، ويتحملون المسؤلية الكاملة عن محتوى المنشور.

References

[1] Abbas, M. A. (2018). Money supply and its impact on economic growth: An analytical and econometric study in Iraq for the period (2004-2017) [Unpublished master's thesis]. College of Administration and Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

[2] Al-Zubaidi, H. Y., et al. (2021). Monetary policy and the Central Bank of Iraq: Challenges and opportunities. University Press, Baghdad. ISBN: 978-9922-635-12-5

[3] Hussein, A. A. (2022). Management of banking liquidity and reserves and their impact on financial stability in Iraq. Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, 28(130). https://doi.org/10.33095/jeas.v28i130.2248

[4] Shahin, A. H. (2025). Challenges of Sustainable Development in Rentier Economies. Yazouri Scientific Publishing, Amman. ISBN: 978-9957-35-512-8 https://doi.org/10.33095/jeas.v28i130.2248
[5] Hashad, N. (1994). Dictionary of Economic and Banking Terms. Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo. ID: (Old Edition - Publisher Archive)
[6] Abdullah, K. S. (2019). Banking Operations: Scientific and Practical Aspects. Dar Wael for Publishing, Amman. ISBN: 978-9957-91-454-7 Link: https://darwael.com
[7] Ibrahim, M. A. (2021). Monetary Policy and Central Bank Independence. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Baghdad. ISBN: 978-2-7451-9452-1 Link: https://al-ilmiyah.com
[8] Al-Talbanani, A. (2019). Central Banks and Contemporary Monetary Policies. The Academic Library, Cairo. ISBN: 978-977-281-546-4
[9] Al-Nusayri, S. (2022). Crisis Management and the Developmental Role of the Central Bank of Iraq. Research Paper, Iraqi Private Banks League.
[10] Al-Sahlani, M. A. (2008). Monetary Stability in Light of Economic Fluctuations. Journal of Economic Sciences, University of Baghdad. https://doi.org/10.33899/mjeps.2008.163421
[11] Rustam, et al. (2023). The Efficiency of Monetary Policy Tools in Achieving Economic Stability. Journal of Administration and Economics, University of Kerbala. DOI: https://doi.org/10.60146/2115-012-046-015
[12] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets (12th ed.). Pearson Education. ISBN: 978-0134733821 https://doi.org/10.60146/2115-012-046-015
[13] Blanchard, O. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson Education. ISBN: 978-0133780581
[14] Frankel, J. A. (2011). A Solution to Fiscal Dominance and High Inflation. NBER Working Paper No. 17438.
[15] Central Bank of Iraq. (2024). Annual Statistical Bulletins and Economic Reports (2004-2024). Statistics and Research Directorate, Baghdad. ID: General Government (CBI-Reports) Link: https://cbi.iq/page/22

المصادر

[1] عباس، محمد علي .(2018). المعروض النقدي وأثره في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية في العراق للمدة (2004-2017) [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق .
[2] الزبيدي، وآخرون .(2021). السياسة النقدية والبنك المركزي العراقي- التحديات والفرص .مطبعة الجامعة، بغداد. ISBN: 978-9922-635-12-5
[3] حسين، أثير عباس .(2022). إدارة السيولة والاحتياطيات المصرفية وأثرها على الاستقرار المالي في العراق .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، .28(130). https://doi.org/10.33095/jeas.v28i130.2248
[4] شاهين، علي حسن .(2025). تحديات التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية .دار اليازوري العلمية، عمان. ISBN: 978-9957-35-512-8 الرابط https://doi.org/10.33095/jeas.v28i130.2248
[5] حشاد، نبيل .(1994). قاموس المصطلحات الاقتصادية والمصرفية .دار النهضة العربية، القاهرة. المعرف) :إصدار قديم - أرشفة الدار(الرابط: http://www.dar-alnahda.com
[6] عبد الله، خالد شحادة .(2019). العمليات المصرفية- الجوانب العلمية والعملية .دار وائل للنشر، عمان. ISBN: 978-9957-91-454-7 الرابط: https://darwael.com
[7] إبراهيم، مروان عبد الملك .(2021). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي .دار الكتب العلمية، بغداد. ISBN: 978-2-7451-9452-1 الرابط: https://al-ilmiyah.com
[8] التلباني، عادل .(2019). المصارف المركزية والسياسات النقدية المعاصرة .المكتبة الأكاديمية، القاهرة. ISBN: 978-977-281-546-4 الرابط: https://theacademiclibrary.com
[9] النصيري، سمير .(2022). إدارة الأزمات والدور التنموي للبنك المركزي العراقي .ورقة بحثية، رابطة المصارف الخاصة العراقية.
[10] السهلاني، محمد علي. (2008). الاستقرار النقدي في ظل التقلبات الاقتصادية .مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد. DOI: https://doi.org/10.33899/mjeps.2008.163421
[11] روستم، وآخرون. (2023). كفاءة أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. https://doi.org/10.60146/2115-012-046-015
[12] ميشكين، فريدريك س .(2019). اقتصاديات المال والخدمات المصرفية والأسواق المالية (الطبعة الثانية عشرة). بيرسون للتعليم. ISBN: 978-0134733821 https://doi.org/10.60146/2115-012-046-015
[13] بلانشارد، أوليفيه .(2017). الاقتصاد الكلي (الطبعة السابعة). بيرسون للتعليم. ISBN: 978-0133780581 الرابط :
[14] فرانكل، جيفري أ .(2011). حل لمشكلة الهيمنة المالية والتضخم المرتفع .ورقة عمل المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية رقم 17438.
[15] البنك المركزي العراقي .(2024). النشرات الإحصائية السنوية والتقارير الاقتصادية .(2004-2024) مديرية الإحصاء والأبحاث، بغداد. المعرف : الحكومي العام(CBI-Reports) الرابط: https://cbi.iq/page/22

https://doi.org/10.31272/jae.i152.1556
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

The Impact of Monetary Policy Instruments on Economic Growth in Iraq for the Period 2004–2024

Rusul kadhim Jaafar
Dept. of Banking Management Economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq.
Email: rusulkadhim1821@nahrainuniv.edu.iq, ORCID: https://orcid.org/0009-0000-8564-4152

Article Information

Article History:
Received: 21 / 02 / 2026
Revised: 29 / 04 / 2026
Accepted : 07 / 05 / 2026
Available Online: 01 / 06 / 2026
Pages no : 109 – 122

Keywords:
Central Bank of Iraq, Monetary Policy, Economic Growth, ARDL Model, Rentier Economy, FinTech.

Correspondence:
Researcher name:
Rusul kadhim Jaafar

Email:
rusulkadhim1821@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

This study aims to analyze and evaluate the efficiency of the Central Bank of Iraq (CBI) in managing monetary policy instruments and their impact on economic growth amidst the challenges posed by a rentier economy, The study adopts a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and an econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model via E-views software to analyze annual data for the period (2004 –2024), The independent variables selected are (Money Supply X1, Liquid Reserves Ratio X2, and Interest Rate X3), while the (GDP Growth Rate Y) serves as the dependent variable.

The study reached several key findings, most notably; The existence of a long-term co-integration relationship between the liquid reserves ratio and economic growth; however, this relationship lacked statistical significance in the short run, indicating that the impact of banking liquidity in Iraq is a structural long-term effect rather than an immediate one, Conversely, the results showed a lack of any significant impact, causal relationship, or co-integration for both (Money Supply and Interest Rates) toward real economic growth, These results are attributed to "Fiscal Dominance" and the blockage of traditional monetary policy transmission channels due to excessive reliance on oil revenues and hoarding outside the banking system.

The study recommends the necessity of enhancing coordination between fiscal and monetary policies and shifting toward FinTech (Financial Technology) and Financial Inclusion solutions, This transition is essential to activate the banking sector's role in directing credit toward productive sectors, ensuring a reduction in time lags and enhancing the overall effectiveness of monetary instruments.